المصالحة الوطنية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا

نجوي ماضي العقوري
وزارة التعليم التقني والمهني
EMAIL: Najwaalagoury85 @gmail.com

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلي محاولة تسليط الضوء علي معرفة دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي، ولتحقيق هدف هذه الدراسة قامت الباحثة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة المختارة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا، وذلك بتطبيق أداة استمارة الاستبيان والتي تم اختبارها ومن ثم تطبيقها علي عينة الدراسة، وتصلت الدراسة إلى أن دور المصالحة الوطنية ينصب حول تفعيل الوسائل التشريعية والقضائية بالدولة، إعادة بناء تطوير البني الأساسية الفوقية، المتمثلة في بناء جهاز إداري مستقر وإطار دستوري وتشريعي يحقق للشعب الليبي المستوى الذي يستحقه من الأمن والرخاء ، إشراك كافة مجالس التوفيق والصلح الشعبي بالمدن الليبية في تعزيز عملية االمصالحة الوطنية، إعادة الخدمات الأساسية إلى مناطق التهجير والمناطق الساخنة الأخرى وخصوصا الماء و الكهرباء والمشتقات النفطية بأسعار طبيعية لأن ذلك دليل على عودة الأمن والاستقرار ويسهم بجدارة في تحسين الأحوال المعيشية والنفسية للمواطنين، حضور دائم للقوات العسكرية في المناطق التي تتعرض للتهجير بهدف عودة الأمن والاستقرار إليها و تشجيع المهجرين على العودة إلى بيوتهم وأعمالهم و مناطقهم، تحصين وتقوية الجيش وقوات الأمن الداخلي وترصين المؤسسات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية وإبعادها عن الاستقطابات السياسية، ينبغي أن تكون هذه المؤسسات ذات مهمات خالصة وليس امتدادا لرؤية البعض من الأحزاب السياسية، إلغاء عوائق الماضي وامتداداتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دعم الإعلام بوسائلة المختلفة و الالتزام في إطار قوانين منظمة وشاملة وراعية ومدافعة عن دورة و أهميته في الحياة السياسية والفكرية، ونشر الوعي بأهمية الحوار الوطني وضرورة المساهمة في المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع الليبي، إجراء العديد من اللقاءات والزيارات بين المدن الليبية ونقل رسالة المصالحة الوطنية بمفهومها

الشامل، وقف اعمال العنف والأعمال العدائية بين كافة الأفراد والجماعت داخل ليبيا، التجسيد الفعلي والعملي لمفهوم المواطنة وترسخها بين مكونات الشعب.

Abstract

The study aimed to shed light on the knowledge of the role of national reconciliation in achieving political stability in Libyan society. To achieve the goal of this study, the researcher relied on the descriptive analytical approach and the social survey approach through the selected sample of faculty members at the University of Ajdabiya, by applying the questionnaire form tool, which was tested and then applied to the study sample. The study concluded that the role of national reconciliation focuses on activating the legislative and judicial means in the state, rebuilding the development of the superstructure, represented in building a stable administrative apparatus and a constitutional and legislative framework that achieves for the Libyan people the level of security and prosperity they deserve, involving all the popular reconciliation and conciliation councils in Libyan cities in strengthening the national reconciliation process, restoring basic services to displacement areas and other hot spots, especially water, electricity and petroleum derivatives at normal prices because this is evidence of the return of security and stability and contributes greatly to improving the living and psychological conditions of citizens, and a permanent presence of military forces. In areas subject to displacement with the aim of restoring security and stability and encouraging the displaced to return to their homes, jobs and regions, fortifying and strengthening the army and internal security forces and consolidating institutions of a military and security nature and keeping them away from political polarizations. These institutions should have pure missions and not be an extension of the vision of some political parties, eliminating the obstacles of the past and their political, legislative, economic, social and cultural extensions, supporting the media through its various means and committing within the framework of organized, comprehensive, sponsoring and defending laws its role and importance in political and intellectual life, spreading awareness of the importance of national dialogue and the necessity of contributing to the political participation of all members of Libyan society, holding many meetings and visits between Libyan cities and conveying the message of national reconciliation in its comprehensive concept, stopping acts of violence and hostilities between all individuals and groups within Libya, and the actual and practical embodiment of the concept of citizenship and its consolidation among the components of the people.

المبحث الأول / الإطار العام للدراسة: يتمثل هذا المبحث من الدراسة بالإطار العام للدراسة والذي يحتوي عدة خطوات رئيسية تتمثل في:

1 . تحديد مشكلة الدراسة: تُعد المصالحة الوطنية مشروع سياسي واجتماعي واقتصادي تنموي يهدف إلي استعادة حالة السلم والأمن في الدولة من جهة والمحافظة على الاستقرار السياسي من جهة أخرى، وعرفت المجتمع سنوات من العنف والصراعات والخلافات والارهاب وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الاقتصادي أدت بها إلي انتهاج المصالحة الوطنية كآلية من آليات تحقيق الاستقرار السياسي، ولذا فقد تحدد موضوع الدراسة الحالية في التساؤل العام والذي مفادة ما دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا؟ وانبثق من هذا التساؤل العام التساؤلات الفرعية التالية:

. ما دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي؟

. ما أهم التحديات التي تقف امام تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا؟

ـ ما الحلول التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا من وجهة نظر أفراد العينة؟

ـ هل توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة علي مقياس ما دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لدي أفراد العينة والمتوسط الفرضي للمقياس؟

. هل توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . التخصص العلمي) علي مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لدي أفراد العينة والمتوسط الفرضي للمقياس؟

2 . أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها:

. تحاول هذه الدراسة التطرق لموضوع المصالحة الوطنية لما تمثلة من اهمية حيوية لاسيما في ظل الانقسامات والصراعات السياسية ما بين القوي السياسية إلي جانب دورها في تجاوز عقد الماضي السياسية وإرساء أطر صحيحة للمستقبل، إن المصالحة الوطنية أصبحت شيء ضروري بعد أن الاوضاع جرت في ليبيا باتت سياسة العنف والحتراب هي السائدة هناك.

. يرتبط هذا الموضوع بغيره من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تحدث أذ ما تمت مصالحة وطنية حقيقية في البلاد لتشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع الليبي.

ـ تفيد النتائج التي سوف تتوصل إلي هذه الدراسة جهات الاختصاص في رسم الخطط لتنفيذ المصالحة الوطنية لتدعيم وتحقيق الأمن والسلم الأجتماعي في المجتمع الليبي.

3 ـ أهداف الدراسة: تسعي هذه الدراسة إلي التعرف علي الدور الذي تقوم به المصالحة الوطنية في تحقيق الأستقرار السياسي في ليبيا، وينبثق من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالي:

. التعرف على دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي في المجتمع الليبي.

. التعرف على اهم التحديات التي تقف امام تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا.

. التعرف على الحلول التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا.

. التعرف على مدي وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة علي مقياس دور المصالحة الوطنية لدي أفراد العينة والمتوسط الفرضي للمقياس.

ـ التعرف على مدي وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . التخصص العلمي) على مقياس دور المصالحة الوطنية لدي أفراد العينة والمتوسط الفرضي للمقياس.

4 . مفاهيم الدراسة: تمثلت مفاهيم الدراسة في:

أ . مفهوم المصالحة الوطنية: يقصد بمفهوم المصالحة الوطنية هي" العمل علي إعادة العلاقات المقطوعة"(أحمد، 2007: 163)

ب . الأستقرار السياسي: يقصد بمفهوم الأستقرار السياسي هو الذي يقوم على أساس التوزيع العادل للثورة. إلا أن هذين الاتجاهين وان كانا على قدر من الصحة في بعض الحالات إلا أن الاستقرار السياسي في أي دولة يجب أن يقوم على أساس تحقيق اكبر قدر من التعاون بين الجهة الحاكمة وإفراد المجتمع. إلا انه ولتحقيق ذلك لا بد أن تكون النخبة الحاكمة شرعية وانه يت ولد ذلك عند أفراد المجتمع. وهذا الاعتقاد يتوقف على الثقافة السياسية الخاصة بكل مجتمع ، وبالتالي فان فكرة الاستقرار السياسي لا تعني المحافظة على الأوضاع القائمة وإنما يعني قدرته على إدار (العملية الاجتماعية بمفهومها الشامل بطريقة تضمن التضامن الاجتماعي العامز(لوثاه، 1991: 28)

ج . مفهوم الجامعة: يقصد بمفهوم الجامعة " مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية ، الإدارية والتقنية. (دليووآخرون، 2002: 290)

د . مفهوم أعضاء هيئة التدريس: يشير مصطلح عضو هيئة التدريس إلي ذلك الشخص الذي يشغل وظيفة(أستاذ –أستاذ مساعد – محاضر . محاضر مساعد) ويلحق بهم المعيدون ويقوم بالتدريس في إحدى الجامعات المعترف بها (اللائحة المنظمة لشئون الجامعات) (بوحديدة، الساحلي، 2022: 34). ومفهوم أعضاء هيأة التدريس يشير إلي الأشخاص الذين يزاولون مهنة التدريس في جامعة اجدابيا ممن يحملون درجة الدكتوراه أو الماجستير بمختلف التخصصات والدرجات العلمية التي يحملونها.

5 . الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع علي الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، فقد توصلت الباحثه علي مجموعة من هذه الدراسة، وتمثلت في:

. دراسة منصوري عبد النور (2010): عن " المصالحة الوطنية من منظور لأمن الإنساني " ، وهدفت هذه الدراسة إلي محاولة التعرف علي مفهوم الأمن الإنساني من حيث نشأته وتطوره وكذلك المصالحة الوطنية في الجزائر من حيث السياق الذي جاءت به في سياساتها ومقارنتها بين الجزائر والمغرب وفي جنوب افريقيا، حيث قام الباحث بقراءة مستقبلية للمصالحة الوطنية في الجزائر وفق المقترب التحولي للصراع والأمن الإنساني وتناول الجانب الأمني بشكل كبير وواسع وبخاصة مسار المصالحة الوطنية في الجزائر.

. دراسة ماجدة عبدالشافي خالد منصور(2012): عن التحول الديمقراطي وأثره على المشاركة الشعبية في الإصالح الدستوري دارسة مقارنة، هدف هذا البحث إلى دراسة مبررات التحول الديمقراطي في مصر وبعض الدول، والوقوف على طبيعة المشاركة الشعبية في عملية الإصالح الدستوري، كما يهدف إلى التعرف على بعض مؤشرات التحول الديمقراطي ومنها المشاركة في صياغة الدستور في مصر وبعض الدول.، لتحقيق أهداف الدراسة تم المزاوجة بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفهوم التحول الديمق ارطي ومبرارته وكذلك المنهج المقارن للوقوف على تجارب كل من تونس والبرازيل وجنوب افريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب بيئة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية عن ومؤسسية توفر لها إمكانية الاستمرارية والنمو بطريقة نمطية متصاعدة بعيدا الانقطاع والتراجع، تملك الشعوب الحق في المشاركة في كتابة الدستور، وكذلك الحق في أن يتم توفير وسائل مشاركته في رسم مستقبله من خلال الانتخابات، تتطلب المشاركة المجتمعية في عملية وضع الدستور مساعدة المواطنين على فهم حقيقة الدستور، والإعداد الجيد لهذه المشاركة من خلال التعليم والتثقيف المدني، والعمل على إيجاد أرضيات مشتركة بين مختلف الأطراف للوصول إلى توافق وطني حول الدستور.

. دراسة على مصباح محمد الوحيشي(2015): عن دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، وهدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم التحول الديمقراطي و معرفة أسباب و تداعيات التحول الديمقراطي، كذلك هدفت إلى تبيان خصائص التحول الديمقراطي، استعراض أساليب و أنماط التحول الديمقراطي، وتحديد مؤشرات التحول الديمقراطي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وصف وتحليل اسباب وأساليب وتحديات التحول الديمقراطي، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الديمقراطي يرتبط بالظروف السياسية، والاقتصادية، و الاجتماعية،والثقافية السائدة في المجتمع.، كذلك هناك عوامل داخلية، وخارجية تحدد أسلوب، وسرعة التحول الديمقراطي، كما أن يتطلب التحول الديمقراطي وجود وثيقة دستورية جديدة، تضمن سيادة القانون، و احترام حقوق الإنسان، و الانتقال السلمي للسلطة.

. دراسة محمد عبدالحفيظ الشيخ(2018): عن انعكاس عملية المصالحة الوطنية علي النازحين داخلياً في ليبيا تاورغاء نموذجاً، هدفت هذه الدراسة إلي مدي إمكانية معالجة أزمة النزوح والتهجير في ليبيا

بالاعتماد علي عملية المصالحة الوطنية، اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع المصالحة الوطنية في ليبيا وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية علي النازحين داخل ليبيا، ومن خلال استخدام بعض البيانات والارقام الإحصائية، توصلت الدراسة إلي أن أزمة النازحين في ليبيا هي نتيجة التداعيات السياسية التي ألقت بظلالها على الاحتياجات الإنسانية للمواطنين، وفي ظل غياب اتفاق ينتج عنه سلطة مركزية واحدة، في هذه الحالة سوف تستمر المعاناة عير المبررة للنازحين داخلياً، وستضيف أيضاً المواطنين المستقرين حالياً وتضاعف من حجم معاناتهم أيضاً.

ـ دراسة هند محمد عبد الجبار(2018): عن دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي، وهدفت هذه الدراسة إليمعرفه دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي في مدينة الموصل بالعراق، وتوصلت الدراسة إلي إن المصالحة هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي وامتداداتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب من مآسي وأخطاء وانتهاكات، وأن تضع أطراف الصراع المصالحة الوطنية العليا فوق المصالح الفئوية والحزبية، وإن الهدف الأساسي من أي نظام في الدولة هو تحقيق العدالة بين عموم المواطنين وهذا لن يتحقق إلا عندما تتمكن الدول من بسط سلطتها المادية والقانونية لتكون بديلاً عن كل المظاهر غير القانونية لان الدولة العادلة والقوية هي غاية ووسيلة في الوقت ذاته، كما يجب أن تسود قناعة لدي كافة العراقيين، من إن مشكلتهم هم أول المسؤولين عن حلها، وأن يسخرو كافة الإمكانيات ويللوا كافة العقبات لإيجاد حل لمشكلتهم، وذلك من خلال إنجاح مشروع المصالحة الوطنية.

ـ دراسة حسين مرجين، سالمة بن عمران(2021): عن آفاق سوسيولوجية لدور مجالس المصالحة الوطنية في دعم وحدة النسيج الاجتماعي المجتمع الليبي نموذجاً، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الدور المأمول لمجالس المصالحة الوطنية في إعادة الاعتبار لمنظومة العلاقات والروابط الاجتماعية في المجتمع الليبي، حيث اعتمد الباحثان على منهجية الأنتروبولوجيا المروية، وعلى المنهج التاريخي والملاحظة السوسيولوجية، والمقابلات المعمقة، إضافة إلى التاركم المعرفي عن المجتمع الليبي، وينطلق هذا البحث من كون المجالس المصالحة الوطنية ساهمت في تجسير التفرقة، والانقسام ما بين أبناء المجتمع الواحد، والمحافظة.

ـ دراسة ابتسام سالم خليفة، (2021): هدفت هذه الدراسة إلي بيان معني المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي محلياً ودولياً ومعرفة شروط والقواعد المتبعة في المواثيق الدولية للمصالحة الوطنية وتحقيقها في ليبيا، واعتمدت الدراسة علي البحث الوصفي التحليلي إلي جانب الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والتاريخي وذلك لمعرفة الواقع المعاش وتحليل ما جاء في المواثيق والكتابات الرسمية التي تم الاتفاق عليها للمصالحة في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلي وجود المصالحة الوطنية ينجم عليها بالضرورة سلم مجتمعي ووجود بيئة آمنه يعيش فيها الفرد بأمن وسلام، كذلك هناك عدد من التدابير حاولت توضيحها

في هذه الدراسة خاصة ما أظهرته الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية والتي قد استنتج منها أنه لابد من التحقيق في الجرائم التي ارتكبت في حق الضحايا والمسجونين تعسفياً ومكافحة من هم فالتين من العقاب.

. دراسة اسماعيل محمد عبدالله(2021): عن دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي في السودان، هدفت هذه الدراسة إلي التعرف عن الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية عبر ممثليها في تحقيق الاستقرار السياسي في السودان، كما هدفت إلي التعرف إلي اهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق المصالحة الوطنية، توصلت الدراسة إلي أن هناك جهود تعمل علي المصالحة الوطنية بالسودان ولكن هذه الجهود تواجه الكثير من العقبات أولها اختلاف الجماعات المتصارعة وعدم الاعتراف بوجود انتهاك من قبل الاطراف المتصارعة.

ـ التعليق علي الدراسات السابقة : من خلال عرض الدراسات السابقة نجد أن أغلبها تناولت موضوع الدراسة الحالية من حيث اهتمامها بموضوع المصالحة، أذ أننا نهتم بدراسة المصالحة الوطنية وذلك من خلال الدور الذي يقوم به بهدف تعزيز وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلي الامن الاجتماعي، كذلك فأن أغلب هذه الدراسات هدفت إلي كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع، وذلك ما تسعي أيضاً لتحقيقه الدراسة الحالية والمتمثل في دور المصالحة الوطنية بين أفراد المجتمع ككل في تحقيق الأستقرار السياسي و الاقتصادي، وقد اتفقت دراسة اسماعيل محمد عبدالله مع الدراسة الحالية في الدور الذي يقوم به الاشخاص القائمين علي المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي، كذلك أتفقت أغلب الدراسات بالسابقة مع الدراسة الحالية حول تناول دراسة المصالحة الوطنية وسبل تحقيقها وتعزيزها الذي بدوره يؤدي إلي تحقيق أستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني، واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث عينة الدراسة والمنهج والاداة المستخدمه فيها عن الدراسات السابقة وتناولها لدراسة المصالحة الوطنية وسبل تحقيقها، كما تناولت الدراسة الحالية موضوع المصالحة الوطنية ومدي ما تقوم به من أجل تحقيق أستقرار سياسي بين الاجسام السياسية المتولية زمام أمور البلاد والذي بدوره يترتب عليه استقرار اجتماعي واقتصادي داخل المجتمع الليبي.

المبحث الثاني / الإطارالنظري: يتمثل هذا المبحث من الدراسة بالإطار النظري للدراسة والذي يحتوي عدة خطوات رئيسية تتمثل في:

1 . مفهوم المصالحة الوطنية: ليس هناك تعريف شامل ومانع للمصالحة، عليه هناك العديد من التعاريف التي تطرق إليها الباحثون في هذا المجال فمنهم **من أكد على أنها** مصطلح مشتق من الصلح، وهو خير كبير يعم طرفي النزاع ويتعداهم ليصل إلي محيطهم، وذلك بعد سنين عجاف من التخاصم والتشاحن والمصالحة شجرة مثمرة يأكل منها الاطراف المتنازعة والمتصارعة بعد سقيها وحراستها وعين

يشرب منها بعد ظمأ شديد وبحث عن الماء في الصحراء أن المصالحة هدف وليست أداة كما يتصور الكثيرون وبمعني أرق هي الوصول إلي شاطئ الأمان(**علي، 2018: 143**)

عرف البعض الأخر المصالحة الوطنية علي انها وسيلة من وسائل حل الخلافات التي تحدث بين الأشخاص والأطراف والدول ودياً وسلمياً، وهي تتميز عن غيرها من الوسائل الرسمية في تسوية النزاعات وحل الخلافات بأنها الأكثر بساطة ورشاده من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل(**بوضياف، 2008: 225**).

في حين يري البعض بأن المصالحة الوطنية هي عودة معا إلى علاقة جديدة بعد نتائج مروعة وشاقة من جراء أفعال خاطئة مثل (الخيانة، عدم الوفاء، استخدام العنف)، سواء كانت حقيقية أو محسوسة من قبل أحد الطرفين أو كليهما، وذلك بالتصالح مع من قام بالفعل الوحشي أثناء النزاع بما يبني الثقة بينهما.(جلبي،2014: 26)

2. شروط تحقيق المصالحة الوطنية: أن عملية تحقيق مصالحة وطنية في أي مجتمع من المجتمعات لابد من عدة شروط يجب ان تتوافر حتي تتحقق هذه المصالحة ويمكننا إيجازها في الاتي:

ـ توفر الدعم المادي والمعنوي للأشخاص والأهالي المتضررين من عمليات العنف والتي يكون سببها النظام بحيث يكون هذا التعويض مبدأ رسمي مقرر ويعمل به.

ـ العمل علي بذل الجهود من أجل الكشف عن جميع المختفين والمفقودين وتحديدهم صور اختفائهم والتكفل بعائلاتهم ومساعدتهم في العثور علي ذويهم.

. ابراز تجربة العدالة الانتقالية في الذاكرة الوطنية لكي تكون سداً أمام كل من يفكر في اقتراف امثالها سواء عن طريق عرضها في وسائل الاعلام أو عن طريق عرض مشاهد تذكارية تعبر عن انتهاكات حقوق الإنسان وكيف كان للعدالة الانتقالية دور في لإعادة الأمن.

. أن يكون هناك اعتراف رسمي بشأن الوقائع التي شكلت انتهاك لحقوق الإنسان والإقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين في اهدار حقوق الابرياء ويتم ذلك بشكل تصالحي يشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية(**عيسي، زريق، 2018: 7**).

3 . أهم التحديات التي تواجه تحقيق مصالحة وطنية: يحدد كلاً من **(حسين مرجين، سالمة عمران، 2021: 33 . 34)** أهم التحديات والعراقيل التي تعرقل تحقيق المصالخة الوطنية في المجتمع الليبي في الاتي:

ـ بالرغم من وجود عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المصالحة الوطنية إلا أنها لم تتمكن من بناء تكتلات وتحالفات قوية، حيث لا تازل عملية الانتساب لهذه المجالس تتحدد وفقاً لعلاقات القرابة والجهوية، والصراعات القبلية والمناطقية.

ـ ساهم ضعف الحكومة ومن ثم انقسامها إلي حدوث إضعاف وانتكاسه لجهود المصالحة الوطنية، وبشكل كبير خلال مرحلة 2014، كما أن انتشار السلاح والجماعات المسلحة عرقل جهود المصالحة في ليبيا.

. الحاجة إلي وجود تشريعات داعمة لجهود المصالحة الوطنية، تتعاطي بشكل جدي وعقلاني مع الحالة الليبية.

. لا تزال الثقافة المسيطرة علي إدارة جل مجالس المصالحة تعمل وفق عقلية شيخ القبيلة والذي يمثله رئيس المؤسسة ، فالقيم الفردية التي بها رئيس المؤسسة هي التي تسير عملها، وهذا يعني ببساطة احتكار السلطة الفعلية للمؤسسة في شخص من يقودها.

ـ وجود إنشقاقات وانقسامات داخلية في مجالس المصالحة، فحين يتم تأسيس مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تهتم بالمصالحة الوطنية، فإن هذه المؤسسة سرعان ما تتعرض للانقسام والتشتت، بسبب غياب الممارسات المؤسسية والديمقراطية في إدارة مجالس المصالحة، وهيمنة أشخاص معيينين علي إدارة تلك المجالس.

. – قيام البعض بمحاولات استقطاب سياسي لمجالس المصالحة، فأصبحت هذه المجالس خلال مرحلة ما بعد2014 ، مجالا للاستقطاب من قبل بعض الدول الأجنبيةً ، والمنظمات الدولية.

ـ لم تهتم الحكومة بشقيها الغربي، والشرقي، بمسألة تنمية معارف ومهارات وقدرات مجالس شبكات المصالحة الوطنية، كما أنه لم تتلق الدعم والتشجيع المطلوب.

. يعاني بعض أعضاء مجالس– شبكات– المصالحة الوطنية من تدني المستوى التعليمي، إضافة إلي تواضع القدارت والمهاارت، وقد تجلت مظاهر تواضع القدرات والمهارات في الاستمرار في إعادة إنتاج الممارسات السابقة، إضافة إلى تشتت جهود المصالحة، وعدم وجود أي مشروع وطني للمصالحة.

. لم توجه مجالس شبكات المصالحة الوطنية أي أهتمام بمسألتي تطوير، وتحسين آليات عملها وممارساتها، وتجديدها بما يواكب العصر.

1.2 . مفهوم الاستقرار السياسي:

إن الاستقرار بكل ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – مؤشر على نجاح النظام السياسي، وضرورة من ضرورات العيش الكريم لما له من اثار ايجابية على نمو وتطور الافراد والمجتمعات والدول ، وهو هدف تسعى له كل الدول والمجتمعات دون استثناء، وتعد له الاستراتيجيات والخطط، لانه لا يمكن لمجتمع ما ان يحقق اية تنمية اقتصادية او تعليمية او ثقافية او سياسية في غياب الاستقرار السياسي، فهو شرط لازم للنهضة والتطور، وضرورة مفهوم ومعايير قياس الاستقرار السياسي: وحتى لا يكون الاستقرار السياسي موضوعاً للجدل والمزايدات السياسية، فقد سعى العلماء والمفكرون الى وضع معايير محددة لقياس درجة الاستقرار السائدة في الدول والمجتمعات، كما وضعوا، في نفس الوقت، مؤشرات

لقياس عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما نسعى الى مناقشته في هذا الكورس من خلال تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، ومؤشرات قياسه ، بالاضافة الى تعريف حالة عدم الاستقرار السياسي ومؤشرات قياسه.

ويشير مصطلح الاستقرار السياسي إلى « قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه، والاستجابة لمطالب الجماهير، والتكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، على نحو يكسبه الشرعية السياسية اللازمة لاستمراره، ويحول دون تعرضه لاية اعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي اطار الالتزام بالقواعد الدستورية.

2.2 . مؤشرات الاستقرار السياسي: تتمثل أهم مؤشرات الاستقرار السياسي في الآتي:

1ـ طريقة انتقال السلطة في الدولة: إن طريقة الانتقال للسلطة داخل الدولة يحدد مدى الاستقرار السياسي، فإذا كان الانتقال ديمقراطي وطبقا للقواعد الدستورية والقانونية كان هناك استقرار سياسي. أما إذا كان الانتقال يتم وفقا لإرادة السلطة فان ذلك سيؤدي حتما إلى العنف والفوضى والتي قد ينتج عنها تفكك الدولة ودخولها في فوضى هدامة، ولذا يجب على السلطة أن تتبع في طريقة انتقال السلطة الطرق الديمقراطية وإشراك اكبر عدد من التجمعات السياسية في عملية الانتقال السلطوي داخل الدولة ووضع ضمانات كافية لتحقيق الديمقراطية التشاركية.

2 ـ قوة النظام في المحافظة على استقلال وسيادة الدولة: أن من بين أهم مؤشرات الاستقرار السياسي لأي نظام هي قدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة وقدرتها على الدفاع عن الوطن وسيادته ومصالحه، كما أيضا يساهم في تقوية النظام والابتعاد عن الانقلابات العسكرية والعصيان الداخلي والذي يؤدي في بعض الحالات إلى تدهور الوضع ال سياسي والأمني وعدم الاستقرار، كما أن قوة النظام المستمد من الشرعية يجعل الدولة ذات هيبة ومكانة بين الدول الأخرى.(إسماعيل،2007 : 4)

3. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام: وهي ذلك النجاح الذي يساهم في رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية للأفراد وهذا ما يخلق الطمأنينة والرضاء الشعبي، كما أنه من مؤشرات الاستقرار السياسي أن يكون هناك تجانس بين الثقافات السياسية بين المجتمع وتطبيق الديمقراطية التشاركية والمحافظة على الاستقرار البشري بين المناطق الداخلية والسلحلية.(بوقرة، 2017: 361)

<u>المبحث الثالث/ الإجراءات المنهجية:</u> تمثل هذا المبحث في الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحثة في الدراسة وتمثلت في تحديد نوع الدراسة ومنهجها والطرية المتبع فيها، وتحديد أهم مجالات الدراسة والعينة وأداة جمع البيانات والاساليب الاحصائية المستخدمه في تحليل النتائج والتوصيات، وذلك في:

1 . نوع الدراسة والمنهج المتبع فيها: قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل وتفسير بيانات هذا الدراسة، وطريقة المسح الاجتماعي عن طريق العينة في جمع بيانات هذا الدراسة.

2 . حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في ثلاثة حدود رئيسية وهى:

أ . الحدود البشرية: تتمثل في مجموعة الاشخاص الذين تم جمع البيانات منهم في هذه الدراسة وهم كافة الأفراد من أعضاء هيئة التدريس "القارين– الليبيين" بجامعة اجدابيا).

ب . الحدود الجغرافية: تمثلت في المكان الذى أجري فيها الدراسة وهو جامعة اجدابيا والتي تضم الكليات (الآداب–العلوم– الحقوق– الاقتصاد والعلوم السياسية– الطبيات "طب بشري–اسنان"– الهندسة– تقنية المعلومات– الاعلام والاتصال).

ج . الحدود الزمنية: وتمثلت في الفترة التي أجريت فيها الدراسة في عام .2023

3ـ مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الافراد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا والبالغ عددهم(263) عضو هيئة تدريس بمختلف الكليات.

4– عينة الدراسة: تمثلت عينة البحث في العينة العشوائية الطبقية النسبية وذلك لأن مجتمع الدراسة ينقسم إلى طبقات (كليات مختلفة)، وتم تحديد نسبة التمثيل25%، وبتطبيق المعادلة الخاصة بالعينة العشوائية البسيطة: **نسبة التمثيل x حجم المجتمع ÷ 100.**

تم الحصول على الحجم الكلي للعينة كالآتي: 263× 35÷ 100= 92.05 وبالتقريب= 92 مبحوثاً من اجمالي أعضاء هيئة التدريس في جامعة اجدابيا.

وبتطبيق معادلة العينة العشوائية الطبقية النسبية: **حجم العينة × حجم الطبقة ÷ حجم المجتمع الاصلي.**

تم سحب العينة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1) يبين طريقة سحب عينة الدراسة

الكلية	تحديد العينة	الكلية	تحديد العينة
كلية الآداب	71×92÷263= 24.84 ـ(25)ـ	الكليات الطبية	24×92÷263= 8.40 ـ(8)ـ
كلية تقنية المعلومات	13×92÷263= 4.55 ـ(5)ـ	كلية العلوم	53×92×263=18.54 ـ(19)ـ
كلية الإعلام والاتصال	12×92÷263= 4.20 ـ(4)ـ	كلية الحقوق	7×92÷263= 2.44 ـ(2)ـ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	62×92÷263= 21.69 ـ(22)ـ	كلية الهندسة	21×92÷263= 7.35 ـ(7)ـ

5 . أداة جمع البيانات: أستخدم الباحثة في هذه الدراسة مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي على عينة من اعضاء هيئة التدريس في جامعة اجدابيا وكان ذلك وفق الخطوات الآتية:

أ . وصف المقياس: قامت الباحثة بإعداد مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي، وتكون هذا المقياس في صورته الأولية من (44) فقرة.

ب . خطوات بناء المقياس:

1 . أعدت الباحثة مقياس خاص بالدراسة وذلك من خلال الاطلاع علي دراسات سابقة تتناول موضوع الدراسة، وعلي الرغم من وفرة المقاييس تُعزي الباحثة ذلك لعدم تمكنها من الحصول علي مقاييس مقننة على محاور وعبارات المقاييس المتاحة في هذا المجال، وذلك لخصوصية بيئة المجتمع الليبي، واطلاع الباحثة على أهم هذه الأدوات التى استخدمتها الدراسات السابقة وهي:

ـ دراسة اسماعيل محمد عبدالله(2021): عن دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي في السودان.

ـ دراسة محمد عبدالحفيظ الشيخ(2018): عن انعكاس عملية المصالحة الوطنية علي النازحين داخلياً في ليبيا تاورغاء نموذجاً.

ـ دراسة حسين مرجين، سالمة بن عمران(2021): عن آفاق سوسيولوجية لدور مجالس المصالحة الوطنية في دعم وحدة النسيج الاجتماعي المجتمع الليبي نموذجاً،

وبناء علي ذلك أعد الباحثة مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلي انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وحاول أن تكون العبارات المصاغة فيه محددة ومتوائمة مع أهداف وتساؤلات الدراسة، وقد اشتمل في صياغته الاولية على (40) سؤال.

2- تم عرض المقياس على نخبة من المتخصصين وذوى الخبرة بكلية الاقتصاد قسم العوم السياسية والإدارة جامعة اجدابيا، حيث بلغ عددهم (13) محكم، وبعد عملية تحكيم المقياس وفق لجنة التحكيم تم حذف(9) فقرة وبعد التعديل والإضافة لبعض الفقرات تم صياغة المقياس بصياغته النهائية ليصبح (36) فقرة .

3- بعد عملية التحكيم تم إخضاع المقياس إلى دراسة استطلاعية لعينة من مجتمع الدراسة، وحساب الصدق والثبات وحذف بعض الفقرات وأصبحت فقرات المقياس الخاصة بموضوع دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي (32) فقرة، تم تطبيقها على العينة الفعلية للدراسة.

ج . تصحيح المقياس: قامت الباحثة باستخدام مقياساً ثلاثي الإبعاد حيث اشتمل على مجموعة من العبارات واعطيت الدرجات(3-2-1) للبدائل(موافق- إلى حد ما- غير موافق) على الترتيب للعبارات الموجبة والعكس (1-2-3) للعبارات السالبة حيث يتراوح مجموع الدرجات التي حصل عليها المبحوث في المقياس(الدرجة الكلية) ما بين الدرجة العظمى(94) والدرجة الدنيا(32).

د . صدق المقياس: وتمثل في صدق المحكمين وهو كالاتي: قامت الباحثة بعرض المقياس على نخبة من المحكمين من ذوى الخبرة في مجال كلية الاقتصاد والإدارة والعلوم السياسية، وإبداء جملة من التعليقات والملاحظات علي جميع فقرات المقياس وذلك من حيث الحذف والتعديل والإضافة في الفقرات،

وتم تعديل هذه الفقرات بناءاً على ما أتفق عليه أكثر من(88%) من المحكمين، في حين جاءت قيمة الصدق الذاتي للمقياس(0.9451) أي أن الصدق الذاتي هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات وهى:

الصدق الذاتى $= \sqrt{0.8932}$

الصدق الذاتى $= 0.9451$

هـ . ثبات المقياس: تم حساب ثبات مقياس ا دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي، بطريقة معامل ألفا كرو نباخ(Crobach Alpha) عن طريق برنامج التحليل الاحصائية(spss) كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول رقم (2) يبين معامل الثبات ألفا كرو نباخ لمقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي

المقياس	معامل كرو نباخ
دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي	**0.8932**

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ لمقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي، قد بلغت(0.8932) وهو ثبات قوي، وهذا يدل على ثبات فقرات المقياس.

6- الأساليب الإحصائية المستخدمة: لقد تم تحليل بيانات هذه الدراسة عن طريق استخدام المنظومة الإحصائية لتحليل البيانات الاجتماعية(SPSS)، وقد تم استعراض نتائج الدراسة باستخدام الجداول الأحادية والتوزيعات التكرارية، وقد تم استخدام الانحراف الربيعي والمتوسط الحسابي واختبارT ومعامل ألفا كرو نباخ لتحليل بعض المتغيرات، وذلك وفق الأتي:

أ. البيانات الاولية:

جدول رقم(3) يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع:

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	52	56.52
انثى	40	43.48
المجموع	92	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(3) أن غالبية المبحوثين من الذكور حيث بلغت نسبتهم 56.52%، بينما جاءت نسبة الإناث إلي 43.48%، من اجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول رقم(4) يوضح توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي:

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراة	**23**	**25.00**
ماجستير	**69**	**75.00**
المجموع	**92**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم(4) أن غالبية المبحوثين من حملة الماجستير حيث بلغت نسبتهم 75%، بينما بلغت نسبة حملة الدكتوراه 25%من اجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وقد يرجع السبب إلى أن الجامعة حديثة النشأة، وكذلك للظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد وساهمت في تعطيل برامج الإيفاد من أجل استكمال الدراسات العليا في الخارج.

جدول رقم(5) يوضح توزيع المبحوثين حسب الكلية التابع لها:

الكلية	التكرار	النسبة المئوية
الآداب	**25**	**27.17**
العلوم	**19**	**20.65**
الحقوق	**2**	**2.17**
الهندسة	**7**	**7.61**
تقنية المعلومات	**5**	**5.43**
الطبيات(طب بشري–اسنان)	**8**	**8.70**
الاعلام والاتصال	**4**	**4.35**
الاقتصاد والعلوم السياسية	**22**	**23.91**
المجموع	**92**	**%100**

يتضح من الجدول رقم(5) أن غالبية المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب حيث بلغت نسبتهم27.17%، يليها 23.91% من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ثم أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم بنسبة بلغت 20.65%، في حين بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس في كلية الطب (بشري–اسنان) 8.70%، بينما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس في كلية الهندسة 7.61%، يليها أعضاء هيئة التدريس في كليتي تقنية المعلومات والاعلام والاتصال بنسبة بلغت

4.35% لكلاً منها، وقد بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق 2.17% من اجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وهذا يرجع إلى أن(كلية الآداب) كانت النواة الأولى لتأسيس الجامعة يليها كليتي(العلوم- والاقتصاد والعلوم السياسية).

جدول رقم(6) يوضح توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	**46**	**50.00**
أقل من 10سنوات	**25**	**27.17**
أكثر من 10سنوات	**21**	**22.83**
المجموع	**92**	**%100**

يتضح من الجدول رقم(6) أن غالبية المبحوثين ممن لا تتعدى خبرتهم في مجال التدريس الجامعي 5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 50%، في حين بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم في مجال التدريس الجامعي بين 5- 10 سنوات 27.17%، بينما بلغت نسبة الذين فاقت خبرتهم في مجال التدريس الجامعي 10 سنوات 22.83% من أجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وتعكس هذه النتائج مدى اعتماد الجامعة على اعضاء هيئة تدريس من غير الجنسية الليبية في السابق، كما تؤكد على حداثة نشأة الجامعة.

ب . نتائج الدراسة: تضمنت الدراسة خمسة تساؤلات يمكن تحليلها ومناقشتها واستخراج النتائج والتوصيات، وذلك من خلال إجابات المبحوثين وهي وفق الاتي:

ـ هل توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة علي مقياس ما دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لدي أفراد العينة والمتوسط الفرضي للمقياس؟

ـ هل توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير(النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . التخصص العلمي) علي مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لدي أفراد العينة والمتوسط الفرضي للمقياس؟

1 . النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص: ما دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعة؟

للإجابة علي هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي، وهي في جدول رقم(7):

جدول رقم(7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي

ت	دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	تفعيل الوسائل التشريعية والقضائية بالدولة	4.571	0.726	1	مرتفع
2	إعادة بناء تطوير البني الأساسية الفوقية، المتمثلة في بناء جهاز إداري مستقر وإطار دستوري وتشريعي يحقق للشعب الليبي المستوى الذي يستحقه من الأمن والرخاء	4.289	1.057	2	مرتفع
3	العمل على حضور دائم للقوات العسكرية في المناطق التي تتعرض للتهجير بهدف عودة الأمن والاستقرار إليها و تشجيع المهجرين على العودة إلى بيوتهم وأعمالهم و مناطقهم	3.815	0.987	6	مرتفع
4	ضمان عودة المهجرين إلى وظائفهم التي تركوها بسبب التهجير والتهديد بالقتل	3.886	0.953	5	مرتفع
5	إعادة الخدمات الأساسية إلى مناطق التهجير والمناطق الساخنة الأخرى وخصوصا الماء و الكهرباء والمشتقات النفطية بأسعار طبيعية لأن ذلك دليل على عودة الأمن والاستقرار ويسهم بجدارة في تحسين الأحوال المعيشية والنفسية للمواطنين	4.015	0.921	4	مرتفع
6	منح قروض مالية للعائلات التي فقدت مساكنها ومزارعها وأملاكها بسبب التهجير والعمل على إعادتها إلى أصحاها	2.338	1.225	14	متوسط
7	إجراء العديد من اللقاءات والزيارات بين المدن الليبية ونقل رسالة المصالحة الوطنية بمفهومها الشامل	3.284	1.191	12	متوسط
8	تحصين وتقوية الجيش وقوات الأمن الداخلي وترصين المؤسسات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية وإبعادها عن الاستقطابات السياسية، ينبغي أن تكون هذه المؤسسات ذات مهمات خالصة وليس امتدادا لرؤية البعض من الأحزاب السياسية	3.778	1.083	7	مرتفع
9	وقف اعمال العنف والأعمال العدائية بين كافة الأفراد والجماعت داخل ليبيا	3.191	1.215	13	متوسط
10	التجسيد الفعلي والعملي لمفهوم المواطنة وترسخها بين مكونات الشعب	3.262	1.121	11	متوسط
11	دعم الإعلام بوسائلة المختلفة و الالتزام في إطار قوانين منظمة وشاملة وراعية ومدافعة عن دورة و أهميته في الحياة السياسية والفكرية، ونشر الوعي بأهمية الحوار الوطني وضرورة المساهمة في المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع الليبي	3.533	1.126	9	مرتفع
12	إلغاء عوائق الماضي وامتداداتها السياسية والتشريعية والاقتصادية	3.658	1.489	8	مرتفع

	والاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب عليها من مآسي وأخطاء وانتهاكات				
13	ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الفعالة لظاهرة الفساد المالي والإداري والتي بدون وضع حد لها لا يمكن الحديث عن إعادة الأعمار وتنمية اقتصادية وتوفير الفرص للعاطلين عن العمل وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين	3.507	1.130	10	متوسط
14	إشراك كافة مجالس التوفيق والصلح الشعبي بالمدن الليبية في تعزيز عملية االمصالحة الوطنية	4.125	0.923	3	مرتفع
-	الدرجة الكلية	3.661	1.082	-	مرتفع

يتبين من الجدول رقم(7) أن متوسط الحسابي العام لدور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد بلغ (3.661) بانحراف معياري (1.082) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، وقد أحتلت في المرتبة الاولي الفقرة (1) والتى تنص على تفعيل الوسائل التشريعية والقضائية بالدولة بمتوسط حسابي (4.571) وبانحراف معياري(0.726) وهذا يدل على درجة مرتفعة، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (2) والتى تنص على إعادة بناء تطوير البني الأساسية الفوقية، المتمثلة في بناء جهاز إداري مستقر وإطار دستوري وتشريعي يحقق للشعب الليبي المستوى الذي يستحقه من الأمن والرخاء بمتوسط حسابي (4.289) وبانحراف معياري(1.057) وهذا يدل على درجة مرتفعة، وتليها في الفقرة (14) والتى تنص على إشراك كافة مجالس التوفيق والصلح الشعبي بالمدن الليبية في تعزيز عملية االمصالحة الوطنية، بمتوسط حسابي (4.125) وبانحراف معياري(0.923) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، وتليها في الفقرة (5) والتى تنص على إعادة الخدمات الأساسية إلى مناطق التهجير والمناطق الساخنة الأخرى وخصوصا الماء و الكهرباء والمشتقات النفطية بأسعار طبيعية لأن ذلك دليل على عودة الأمن والاستقرار ويسهم بجدارة في تحسين الأحوال المعيشية والنفسية للمواطنين، بمتوسط حسابي (4.015) وبانحراف معياري(0.921) وهذا يدل على درجة مرتفعة، وتليها في الفقرة (3) والتى تنص على العمل على حضور دائم للقوات العسكرية في المناطق التي تتعرض للتهجير بهدف عودة الأمن والاستقرار إليها و تشجيع المهجرين على العودة إلى بيوتهم وأعمالهم و مناطقهم، بمتوسط حسابي (3.815) وبانحراف معياري(0.987) وهذا يدل على درجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرات(8. 12.11) في متوسط الفقرات والتى نصت على تحصين وتقوية الجيش وقوات الأمن الداخلي وترصين المؤسسات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية وإبعادها عن الاستقطابات السياسية، ينبغي أن تكون هذه المؤسسات ذات مهمات خالصة وليس امتدادا لرؤية البعض من الأحزاب السياسية، إلغاء عوائق الماضي وامتداداتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دعم الإعلام بوسائلة المختلفة و

الالتزام في إطار قوانين منظمة وشاملة وراعية ومدافعة عن دورة و أهميته في الحياة السياسية والفكرية، ونشر الوعي بأهمية الحوار الوطني وضرورة المساهمة في المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع الليبي، في حين جاءت في المراتب الاخيرة الفقرات(13. 7. 9 . 10 . 6)، والتى نصت على إجراء العديد من اللقاءات والزيارات بين المدن الليبية ونقل رسالة المصالحة الوطنية بمفهومها الشامل، وقف اعمال العنف والأعمال العدائية بين كافة الأفراد والجماعت داخل ليبيا، التجسيد الفعلي والعملي لمفهوم المواطنة وترسخها بين مكونات الشعب، أذ احتلت المرتبة الأخير الفقرة (6) والتى تنص على منح قروض مالية للعائلات التي فقدت مساكنها ومزارعها وأملاكها بسبب التهجير والعمل على إعادتها إلى أصحابها، بمتوسط حسابي (2.338) وبانحراف معياري(1.225) وهذا يدل علي درجة متوسطة.

2 . النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص: ما أهم التحديات التي تقف امام تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعة؟

للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات التحديات التي تقف امام تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعة، وهي في جدول رقم (8):

جدول رقم (8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات التحديات التي تقف امام تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعة:

ت	التحديات التي تقف امام تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	تعدد وتعارض المواقف والتصورات بشأن المصالحة الوطنية	3.712	0.769	4	مرتفع
2	عدم وجود استراتيجية وطنية واضحة لتحقيق المصالحة الوطنية	4.289	1.057	1	مرتفع
3	ضعف أدورار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالمصالحة الوطنية	3.533	1.126	5	متوسط
4	عدم دمج الجماعات المسلحة تحت شرعية المؤسسات الأمنية بالدولة	3.813	1.138	3	مرتفع
5	تمسك كل طرف سياسي بوجهة نظره حسب ما يراه هو بعيدا عن روح التفاهم المشترك متخندقا بقوة كتلته في هذا الجانب أو ذاك وبما انعكس سلبا على المجتمع بشكل عام والمواطن بشكل خاص.	2.924	1.015	11	متوسط
6	تباين أراء النخب السياسية خاصة المشاركة في العملية السياسية من مفهوم المحاصصة المناطقية حيث يشوبه في كثير من الأحيان الغموض والضبابية وحتى المجالس البلدية القائمة التي ولدت بصعوبة كبيرة توازنات وتقاطعات معقدة	3.458	1.224	6	متوسط
7	وجود أكثر من حكومة تتشبث بالسلطة داخل الدولة الليبية	4.125	0.923	2	مرتفع

8	يجب أن تكون الشخصيات والأطراف التي تبحث عملية المصالحة من النماذج التي يتوفر فيها الإيمان بالمستقبل ليبيا، كما يتوفر فيها العقلانية والحيادية والرغبة في رسم مستقبل للدولة يحقن الدم الليبي وتسعى لإحلال الوئام والمحبة والسلام بين كافة المواطنين بالداخل والخارج.	3.191	1.215	10	متوسط
9	انتشار تجاره السلاح في المجتمع يسهم في انتشار العديد من الجرائم	3.302	1.117	8	متوسط
10	وجود تعنت عند البعض من الأفراد والجماعات حول عدم عودة المهجرين إلى مساكنهم ووطنهم بسبب الانتهاكات التى جرت خلال السنوات الماضية	2.338	1.225	12	متوسط
11	التدخل الاجنبي في الشؤون الليبية بالداخل ودعم بعض الأطراف السياسية والعسكرية خارج شرعية الدولة	3.284	1.191	9	متوسط
12	غياب دور وسائل الإعلام الايجابي في تعزيز الحياة الديمقراطية والدفاع عن حرية الفرد وقيم المجتمع ومؤسساته، والدعوة للمصالحة الوطنية الشاملة	3.356	1.540	7	متوسط
-	الدرجة الكلية	3.444	1.128	-	متوسط

يتبين من الجدول رقم (8) أن متوسط الحسابي العام للتحديات التى تقف امام تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد بلغ (3.444) بانحراف معياري (1.128) وهذا يدل على درجة تقدير متوسط، وقد أحتلت في المرتبة الاولي الفقرة (2) والتي تنص على عدم وجود استراتيجية وطنية واضحة لتحقيق المصالحة الوطنية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (4.289) وبانحراف معياري(1.057) وهذا يدل على درجة مرتفعة، تليها فى المرتبة الثانية الفقرة (7) والتى تنص على وجود أكثر من حكومة تتشبث بالسلطة داخل الدولة الليبية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (4.289) وبانحراف معياري(1.057) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها فى المرتبة الثالثة الفقرة (4) والتى تنص على عدم دمج الجماعات المسلحة تحت شرعية المؤسسات الأمنية بالدولة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.813) وبانحراف معياري(1.138) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها فى المرتبة الرابعة الفقرة (1) والتى تنص على تعدد وتعارض المواقف والتصورات بشأن المصالحة الوطنية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.712) وبانحراف معياري(0.769) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها فى المرتبة الخامسة الفقرة (3) والتى تنص على ضعف أدورار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالمصالحة الوطنية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.533) وبانحراف معياري(1.126) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها فى المرتبة السادسة الفقرة (6)

والتى تنص على تباين أراء النخب السياسية خاصة المشاركة في العملية السياسية من مفهوم المحاصصة المناطقية حيث يشوبه في كثير من الأحيان الغموض والضبابية وحتى المجالس البلدية القائمة التي ولدت بصعوبة كبيرة توازنات وتقاطعات معقدة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.458) وبانحراف معياري(1.224) وهذا يدل علي درجة متوسط، تليها فى المرتبة السابعة الفقرة (12) والتى تنص على غياب دور وسائل الإعلام الايجابي في تعزيز الحياة الديمقراطية والدفاع عن حرية الفرد وقيم المجتمع ومؤسساته، والدعوة للمصالحة الوطنية الشاملة ة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.356) وبانحراف معياري(1.540) وهذا يدل علي درجة متوسط، في حين جاءت في المراتب الاخيرة الفقرات(8 . 10 . 5)، والتى نصت على وجود تعنت عند البعض من الأفراد والجماعات حول عدم عودة المهجرين إلى مساكنهم ووطنهم بسبب الانتهاكات التى جرت خلال السنوات الماضية، يجب أن تكون الشخصيات والأطراف التي تبحث عملية المصالحة من النماذج التي يتوفر فيها الإيمان بالمستقبل ليبيا، كما يتوفر فيها العقلانية والحيادية والرغبة في رسم مستقبل للدولة يحقن الدم الليبي وتسعى لإحلال الوئام والمحبة والسلام بين كافة المواطنين بالداخل والخارج، تمسك كل طرف سياسي بوجهة نظره حسب ما يراه هو بعيدا عن روح التفاهم المشترك متخندقا بقوة كتلته في هذا الجانب أو ذاك وبما انعكس سلبا على المجتمع بشكل عام والمواطن بشكل خاص.

4 . النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي ينص علي: ما الحلول التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا من وجهة نظر أفراد العينة:

للإجابة علي هذا التساؤل فقد تم رصد أهم الحلول والمقترحات في الجدول(9) الاتي:

جدول رقم (9) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات الحلول التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا من وجهة نظر أفراد العينة:

ت	الحلول التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	تسليط ضوء وسائل الإعلام المختلفة حول دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتأكيد على أهمية عملية الحوار	4.125	0.923	1	مرتفع
2	إنشاء مجالس محلية شعبية هدفها دعم عملية المصالحة الوطنية وتطوير، وتحسين آليات عمل هذه العملية وممارساتها بما يواكب العصر	3.813	1.138	2	مرتفع
3	الاستفادة من تجارب الدول الاخري في تحقيق المصالحة السياسية والاستقرار السياسي	3.712	0.769	3	مرتفع
4	العناية بمعالجة المشاكل الأساسية التي من الممكن أن تصب في مجرى الأخلاق بتحقيق مستوى معقول من دعم العملية	2.856	1.047	6	متوسط

	السياسية وتحقيق الأمن والاستقرار، لا سيما استشراء البطالة وتفشيها وإمكانية استقطاب العاطلين				
5	إعادة المهجرين إلى مناطقهم وتتولى الحكومة والأجهزة الأمنية حمايتهم من المخربين والإرهابيين وتعويضهم من الأضرار التي لحقتهم واعتماد سياسة أمنية حازمة تتضمن حماية الناس	3.615	1.052	4	مرتفع
6	إشراك جميع اطياف المجتمع الليبي سواء بالداخل أو الخارج بالمصالحة الوطنية	3.262	1.121	5	متوسط
-	الدرجة الكلية	3.564	1.008	-	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (9) أن متوسط الحسابي العام للحلول التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد بلغ (3.564) بانحراف معياري (1.008) وهذا يدل على درجة تقدير متوسط، وقد أحتلت في المرتبة الاولي الفقرة (1) والتي تنص على تسليط ضوء وسائل الإعلام المختلفة حول دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتأكيد على أهمية عملية الحوار من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (4.125) وبانحراف معياري(0.923) وهذا يدل على درجة مرتفعة، تليها فى المرتبة الثانية الفقرة (2) والتى تنص على إنشاء مجالس محلية شعبية هدفها دعم عملية المصالحة الوطنية وتطوير، وتحسين آليات عمل هذه العملية وممارساتها بما يواكب العصر من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.813) وبانحراف معياري(1.138) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها فى المرتبة الثالثة الفقرة (3) والتى تنص على الاستفادة من تجارب الدول الاخري في تحقيق المصالحة السياسية والاستقرار السياسي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.712) وبانحراف معياري(0.769) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها فى المرتبة الرابعة الفقرة (5) والتى تنص على إعادة المهجرين إلى مناطقهم وتتولى الحكومة والأجهزة الأمنية حمايتهم من المخربين والإرهابيين وتعويضهم من الأضرار التي لحقتهم واعتماد سياسة أمنية حازمة تتضمن حماية الناس.من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.615) وبانحراف معياري(1.121) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها فى المرتبة الخامسة الفقرة (6) والتى تنص على إشراك جميع اطياف المجتمع الليبي سواء بالداخل أو الخارج بالمصالحة الوطنية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.262) وبانحراف معياري(1.126) وهذا يدل علي درجة متوسط، تليها فى المرتبة السادسة والأخيرة الفقرة (4) والتى تنص على العناية بمعالجة المشاكل الأساسية التي من الممكن أن تصب في مجرى الأخلاق بتحقيق مستوى معقول من دعم العملية السياسية

وتحقيق الأمن والاستقرار، لا سيما استشراء البطالة وتفشيها وإمكانية استقطاب العاطلين من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (2.856) وبانحراف معياري(1.047) وهذا يدل علي درجة متوسط

5 . النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص: هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . المؤهل العلمي . سنوات الخبرة . التخصص الاكاديمي) علي مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبيلأعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة علي هذا التساؤل فقد تم استخراج الفروق في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات (النوع ـ الحالة الاجتماعية . المؤهل العلمي . سنوات الخبرة . التخصص الاكاديمي) علي مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبيلأعضاء هيئة التدريس، وهي في جدول رقم (10):

جدول رقم(10.1) يوضح اختبار الفروق عند مستوى (0.05=&) لمتغير النوع على دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبيلأعضاء هيئة التدريس:

النوع	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
ذكور	52	3.13	0.438	91	24.231	0.000
اناث	40	3.15				

يتضح من الجدول رقم(10.1) أن هناك فروقاً دالة احصائياً عند مستوى(0.05=&) بين الدرجة الكُلية لمتغير النوع تُعزى لفئة الإناث على مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لأعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت قيمة اختبار t(24.231).

جدول رقم (10.2) يوضح اختبار الفروق عند مستوى(0.05=&) لمتغير المؤهل العلمي على مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لأعضاء هيئة التدريس:

المؤهل العلمي	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
ماجستير	69	3.23	0.683	91	9.625	0.000
دكتوراه	23	3.43				

يتضح من الجدول رقم(10.2) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة(0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي علي مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لأعضاء هيئة التدريس، لصالح حملة الدكتوراه حيث بلغت قيمة اختبار ت(9.625).

جدول رقم (10.3) يوضح اختبار الفروق عند مستوى(0.05=&) لمتغير الحالة الاجتماعية على مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لأعضاء هيئة التدريس:

نوع الكلية	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
الآداب	25	3.38	0.734	91	8.864	0.000
العلوم	19	3.69				
الحقوق	2	3.91				
الهندسة	7	3.73				
تقنية المعلومات	5	3.76				
الطبيات(طب بشري–اسنان)	8	3.57				
الاعلام والاتصال	4	3.79				
الاقتصاد والعلوم السياسية	22	3.46				

يتضح من الجدول رقم(10.3) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير نوع الكلية علي مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لأعضاء هيئة التدريس، لصالح كليات(الآداب–العلوم– الحقوق) حيث بلغت قيمة اختبار ت (8.864).

جدول رقم(10.4) يوضح اختبار الفروق عند مستوى(0.05=&) لمتغير سنوات الخبرة على مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لأعضاء هيئة التدريس:

سنوات الخبرة	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
أقل من	46	3.71	0.845	91	6.453	0.00
10سنوات	25	4.33				
10سنوات فأكثر	21	3.74				

يتضح من الجدول رقم(10.4) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلال (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة علي مقياس دور المصالحة الوطنية في الاستقرار السياسي بالمجتمع الليبي لأعضاء هيئة التدريس، لصالح ذوي الخبرة من 5 سنوات فأقل حيث بلغت قيمة اختبار ت(6.453).

ج . التوصيات: ويمكن إيجاز أهم توصيات الدراسة في:

1. ضرورة العمل على تسليط ضوء وسائل الإعلام المختلفة حول دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتأكيد على أهمية عملية الحوار.

2- التركيز على ضرورة إنشاء مجالس محلية شعبية هدفها دعم عملية المصالحة الوطنية وتطوير، وتحسين آليات عمل هذه العملية وممارساتها بما يواكب العصر.

3- ضرورة العمل على إعادة المهجرين إلى مناطقهم وتتولى الحكومة والأجهزة الأمنية حمايتهم من المخربين والإرهابيين وتعويضهم من الأضرار التي لحقتهم واعتماد سياسة أمنية حازمة تتضمن حماية الناس.

4. ضرورة تفعيل ادوار المؤسسات التربوية والجامعية ومراكز التكوين المهني من أجل رفع مستوي التربوي والتكويني للشباب وتحصينه اخلاقياً و علمياً ومهنياً وثقافياً ليستطيع التكفل بنفسه وبمستقبله.

5. ضرورة العمل علي الاستفادة من تجارب الدول الاخري في تحقيق المصالحة السياسية والاستقرار السياسي.

6. العمل علي إشراك جميع اطياف المجتمع الليبي سواء بالداخل أو الخارج بالمصالحة الوطنية.

7- إقامة العديد من المؤتمرات العلمية والندوات والمحاضرات لتوعية أفراد المجتمع بأهمية المصالحة الوطنية وتعزيز قيم المواطنة ونبذ الفرقة بين أطياف المجتمع الليبي.

قائمة المصادر والمراجع :

1- منصوري عبد النور، 2010: المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة الحاج الخضر باتنة،.

2 . محمد عبدالحفيظ الشيخ2018: انعكاس عملية المصالحة الوطنية علي النازحين داخلياً في ليبيا تاورغاء نموذجاً، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المجلد، الأول ، العدد الرابع.

3 . عبدالجبار أحمد،2007: آليات منع الحرب الأهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السيساية، العدد.34

4 . ابتسام سالم خليفة،(2012): انعكاس المصالحة الوطنية علي السلم الاهلي في ليبيا، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب جامعة الزاوية، 12 . 13 . ديسمبر . 2021.

5 . هند محمد عبدالجبار علي،(2018): دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي الموصل نموذجاً، مجلة مدارات سياسية، العدد الخامس.

6 . الشريف بوحديدة، وردة الساحلي،(2022): دور العرف الاجتماعي في تحقيق المصالحة الوطنية والأمن الاجتماعي، مجلة عارف للعلوم الإنسانية، كلية الآداب ، جامعةاجدابيا، العدد.9

6 . الشريف بوحديدة، وردة الساحلي،(2022): التعليم عن بُعد وتأثيره على الأداء الاكاديمي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، المؤتمر الدولي الثالث للتعليم في الوطن العربي(مشكلات وحلول) خلال الفترة 24 . 26 02 . 2022 مجلة عارف للعلوم الإنسانية، كلية الآداب ، جامعةاجدابيا، العدد9

7ـ محمد بوضياف، (2008): مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .جامعة الجزائر.

8 . سامي ابو عجيلة عيسي، محمود نصر محمد زريق،(2018): المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد السادس.

9 . مريم أحمد لوثاه، (1991): مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية (دراسة العوامل والمحددات الخارجية والداخلية) أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

10 . إسماعيل بوقرة (2017): الاستقرار الساسي وتأثيره على التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد8، ج.1

11 . إسراء أحمد إسماعيل(2007): تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991ـ 2007 رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة،.

12 . فضيل دليو وآخرون،(2002): إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، فيفري.

13 . فهيل جبار جلبي،(2014): المصالحة الوطنية في العراق، دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003،دار خاني للطباعة، العراق.